تلخيص لدراسة الصندوق حول كيفية تحقيق ضبط مالي قائم على الإنفاق وأكثر مراعاة للنمو
في دول مجلس التعاون الخليجي
ديسمبر ٢٠١٧

بعد سنوات من النمو السريع في الإنفاق، بدأت حكومات مجلس التعاون الخليجي تنفيذ إجراءات كبيرة للضبط المالي، ولكن الأمر يتطلب القيام بالمزيد. فقد أدى النمو السكاني السريع وارتفاع الإيرادات النفطية إلى زيادات كبيرة في الإنفاق الحكومي في مجلس التعاون الخليجي في العقد المنتهي في ٢٠١٤، وهو مستوى مرتفع من الإنفاق بالمعايير الدولية الراهنة. ويذهب معظم هذا الإنفاق إلى تعويضات الموظفين وغيرها من النفقات الجارية الكبيرة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة ببلدان الأسواق الصاعدة والبلدان الأخرى المصدرة للنفط. وبهذا يظل الإنفاق الكلي أعلى من المستويات التي تتناسب مع استمرارية المالية العامة على المدى الطويل ومقتضيات العدالة بين الأجيال.

ويمكن استخلاص بعض الدروس الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي من التجارب الدولية مع عمليات الضبط المالي الكبير. وتشير هذه التجارب إلى أن نتائج النمو تتحسن حين تستمر إجراءات الضبط المالي كجزء من خطط مالية موثوقة متعددة السنوات، وتعتمد على الإنفاق أكثر من اعتمادها على تعديل الإيرادات، وتؤدي إلى تحسينات في عناصر الإنفاق (بالتحول من المصروفات الجارية إلى الإنفاق الأكثر إنتاجية) وهيكل الإيرادات (بالتحول من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة). كذلك تكون إجراءات الضبط المالي الناجحة في الغالب جزءا من إصلاحات هيكلية أوسع نطاقا تدعم النمو.

وليست إجراءات الضبط المالي الكبير بالأمر الجديد في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الماضي، كان حجم هذه الإجراءات والمدة التي تستغرقها يعتمدان على حجم واستمرارية صدمة الإيرادات النفطية. فقد اعتمدت المنطقة في إجراءات الضبط المالي السابقة على تخفيضات الإنفاق حيث كانت الإيرادات غير النفطية مقيدة بالنظم الضريبية غير المتطورة والقاعدة الضريبية الضيقة. واقترنت فترات الضبط المالي بتباطؤ في النمو الاقتصادي.

والتحدي الذي يواجه دول المجلس حاليا هو تصميم وتنفيذ مزيد من الضبط المالي بأكثر الطرق دعما للنمو والوظائف. وعلى سبيل التحديد:

- ***ينبغي إصلاح التحويلات الاجتماعية وتخفيض الدعم*** لضمان توجيه الإنفاق الحكومي بصورة أفضل نحو الفئات الأكثر احتياجا. وينبغي أن يكون إصلاح الدعم تدريجيا ومصحوبا بتعويضات موجهة للأسر محدودة الدخل.
- ***ينبغي ترشيد الاستثمارات العامة.*** فبإمكان الحكومات تحسين كفاءة الاستثمار عن طريق مراجعة تقييم المشروعات واختيارها وعمليات التقييم ذات الصلة لضمان متانتها وتركيزها بالقدر الكافي على تحسين فرص الوصول إلى البنية التحتية الضرورية وقدرة القطاع الخاص التنافسية.
- ***هناك حاجة لإصلاحات في سياسات التوظيف والتعويضات في القطاع العام.*** فمن شأن هذه الإصلاحات أن تخفض فاتورة الأجور وتساعد على معالجة أوجه الجمود في سوق العمل لتحفيز توظيف المواطنين في القطاع الخاص.
- ***ينبغي رفع كفاءة الإنفاق في قطاعي التعليم والصحة.*** ويمكن تحقيق مكاسب كبيرة من خلال تحسين الكفاءة في هذين القطاعين.
- ***ينبغي وضع أطر قوية متوسطة الأجل للمالية العامة***، مع إعطاء الأولوية لتقوية عملية الميزانية السنوية واستحداث إطار مالي متوسط الأجل يرتكز عليه الضبط المالي ويحقق له الاستمرارية.